

السيدات والسادة،

الصديقات والأصدقاء وكل الشركاء،

يشرفني ويزيدني فخراً أن أقف أمامكم/نّ اليوم لاستلام جائزة برونو كرايسكي المرموقة لحقوق الإنسان لعام 2022. باسم الحق ومجلس إدارتها وجمعيتها العمومية وطاقم موظفيها وموظفاتها؛ أود أن أعبر عن خالص الامتنان والتقدير لمؤسسة برونو كرايسكي وللجنة اختيار الفائزين، لاختيارهم مؤسسة الحق لمنحها هذه الجائزة لهذا العام.

تشيع أحياناً مقولة أن المدافعين/ات عن حقوق الإنسان هم أشخاص حاملون/ات، وأنا هنا لأقول نعم، نحن نحلم بالكثير؛ نحلم أن نقف في وجه أولئك من يشوهون بواقعيّتهم المتطرفة مفاهيم حقوق الإنسان من عدالة وحقوق مكتسبة وحرّيات. كلمة "الحق" باللغة العربية تعني ما صحّ من القول وما صحّ من الفعل؛ أي الحقيقة الخالصة. يبدو أن عملنا في هذا المجال قد قضّ مضجع تلك القوة الطاغية، فما كان منها إلا أن شوّهت سمعتنا واستهدفتنا ودأبت لإسكات الأصوات الفلسطينية الصادرة بالعدالة والمساءلة.

خلال هذه الأوقات الصعبة التي تمر بها "الحق"، لا تعتبر هذه الجائزة تقديراً للعمل الذي تقوم به المؤسسة فقط؛ بل عربون تقدير لكافة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في كل بقعة من بقاع العالم، وإقرار واضح على مهنتنا في العمل، هذا الإقرار الذي يدفَعنا للمضي قدماً في الدفاع عن حقوقنا- نحن الشعب الفلسطيني- لا سيما حقنا في تقرير المصير وحق اللاجئين في العودة.

كما تعلمون، فقد تم تصنيف مؤسسة الحق إلى جانب خمس مؤسسات حقوق الإنسان ومجتمع مدني فلسطينية على أنها "مؤسسات إرهابية" في شهر تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم من قبل النظام الإسرائيلي القائم على الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري بحق الشعب الفلسطيني. ولا يسعنا التفكير بسبب منطقي لهذا التصنيف سوى كوننا نُعري الانتهاكات التي يرتكبها هذا النظام تجاه حقوق الإنسان والقانون الدولي، وحقيقة أن جهودنا الدؤوبة التي تسعى لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات أمام المحكمة الجنائية هي ما دفعتهم لاتخاذ هذا القرار.

فمنذ أن بدأنا بالعمل مع المحكمة الجنائية الدولية، حاولت سلطات الاحتلال بكل ما أوتيت من قوة، إسكات أصواتنا المعارضة باستخدام كافة الأساليب بما فيها التهديد وحملات تشويه السمعة وتهديدنا بالقتل وتجفيف مواردنا المالية، وانتهى بها الأمر للإعلان عن هذا التصنيف. إنه لمن دواعي السخرية أن يخرج مسؤولو هذا النظام القائم على الفصل العنصري والموصومون بارتكابهم للجرائم الدولية بحق الشعب الفلسطيني، ليعلنوا أن مؤسساتنا الحقوقية "إرهابية".

إن قيم حقوق الإنسان والقانون الدولية ما هي إلا معايير دولية، وتطبيقها كذلك يجب أن يكون بالمثل. إلا أنه وفي العالم الذي تحكمه أقطاب القوى والسياسة فالواقع شيء آخر. هذا ما يمكننا قوله بعد أن شهدنا المعايير المزدوجة لا سيما هنا في القارة الأوروبية. نتمنى بل ونتوقع ألا يكون العالم انتقائياً في تطبيق هذه القيم العالمية التي نعمل على نشرها. فبالنسبة لنا، الضحايا هم ضحايا أينما كانوا، والمجرمون مجرمون أيّاً كانت جنسيّتهم ومكانتهم في هرم القوى. وفي هذا الإطار، فإن اختيار مؤسستنا

لمنحها هذه الجائزة، يعني أن كل من هو موجود في هذه الغرفة يثمن العمل الذي نقوم به، بل يقف في وجه التصنيفات وأوجه الظلم التي تتعرض لها.

في الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، يدخل الاحتلال الإسرائيلي عامه السادس والخمسين، كما نسجل نحن الفلسطينيون مرور خمسة وسبعين عاماً على نكبتنا. هذا ما يجعل هذا الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده أطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث. وبالنظر إلى الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع، فإنه يمكننا القول بأن هذا الاحتلال قد تخطى كافة الحدود التي يمكن أن يصلها أي احتلال تقليدي بموجب القانون الدولي. كما يتجسد هذا الاحتلال بالعديد من القوانين والممارسات والانتهاكات اليومية التي ترسخ النظام القائم على الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري بحق الشعب الفلسطيني، هذا النظام الذي تجلّى خلال العقدين المنصرمين، وفي الفترة الأخيرة بصورة جزئية في التقارير التي نشرتها عدد من المؤسسات الدولية كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، والمؤسسات الإسرائيلية مثل بتسيلم وغيرها.

لم يكن لهذا النظام القائم على الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري أن يصل لما وصل إليه اليوم لو كان المجتمع الدولي قد أوفى بالتزاماته القانونية بموجب القانون الدولي من أجل إنهاء الاحتلال ومحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية.

يتوجب اليوم على الأطراف الثالثة أن تتخذ خطوات فاعلة بما فيها فرض العقوبات على هذا الاحتلال ومساندة المحكمة الجنائية الدولية للاضطلاع بولايتها. يتعين أيضاً على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، أن يتخذ خطوات فعلية لاستكمال التحقيق الذي بدأته المدعية السابقة، السيدة فاتو بنسودة. وإذا ما تم استكمال هذا التحقيق بخصوص الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الشعب الفلسطيني سيفقد ما تبقى من أمل ورجاء في منظومة العدالة الدولية وفي النظام القانوني.

نشاطركم/ن اليوم بالغ قلقنا بخصوص الحصانة المستمرة التي تتمتع بها سلطات الاحتلال وما يتصل بها من الجرائم الممنهجة التي تمارسها بحق الشعب الفلسطيني إلى جانب تلك التي تمارسها الجماعات الاستيطانية بحق التجمعات الفلسطينية.

أما على المستوى الداخلي، نعيد التأكيد على أهمية وحدة الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه وعلى أن الانقسام السياسي الذي فرض نفسه لأكثر من عقد من الزمن قد أثر سلباً على انتزاعنا وممارساتنا لحرياتنا. فما هذا الانقسام إلا عقبة لنا وللأجيال القادمة. إلا أنني أقف أمامكم اليوم وكلي أمل بأن يتبدد هذا الانقسام في القريب العاجل، لكي نمنح الأمل للأجيال القادمة، ونمنحهم/ن فرصة المشاركة في اختيار قيادتهم/ن بطريقة ديموقراطية، فقد آن أوان أن يتمتع الشعب الفلسطيني بحقه في اختيار ممثليه وممثلاته الذين يجب أن يراعوا احتياجاته في أي حل سياسي قادم.

وفي الختام، نودّ أن نهدى هذه الجائزة لكافة ضحايا جرائم الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما أطفالنا الأبرياء. نهدىها إلى الأمهات الفلسطينيات اللواتي ينتظرن بحرقة وداع جثامين أبنائهن المحتجزة في الثلاجات، نهدىها إلى الأسيرات والأسرى الذي قدّموا أجمل سنوات العمر فداءً لشعبهم/م، نهدىها للمزارعين الذين صمدوا وما زالوا يصمدون في أرضهم يواجهون بهذا الصمود طغيان المستوطنين الاستعماريين وجرافاتهم التي تبتلع أشجار زيتوننا الصامدة وتقتلع بيوتنا الشامخة، نهدىها إلى غزة وشعبها

الذي يعيش في أكبر سجن في العالم، كما نهدمها إلى الصحفيين والصحفيات الفلسطينيات/يين الذين يدأبون لإعلاء صوت من لا صوت له، لنستذكر هنا الصحفية الفقيدة شيرين أبو عاقلة التي غيبتها رصاص الاحتلال قبل 42 يوماً في جنين.

نحن نعلم أن الواقع قاتم، إلا أننا نرى بصيص الأمل في نهاية الطريق. نعلم أيضاً أن الظلم دائم ولكن الأمل دائم وسيبقى. وكما قال مستشار برونو كرايسكي السابق: "لا يجب أن تكون قيم الديمقراطية محصورة على السياسة بل يجب أن تغطي كل مناحي الحياة الاجتماعية". إن وقوفكم/ن مع الشعب الفلسطيني اليوم واختياركم/ن مؤسسة الحق لهذه الجائزة ما هو إلا جزء من هذه الحياة الاجتماعية، وما هو إلا تعبير عن هذه القيم الديمقراطية.

نتعهد بأن نستمر في نضالنا من أجل الحرية والعدالة وسيادة القانون، ولن نسمح لأي تهديدات ومعوقات وحملات تشويه السمعة أن تقف في وجهنا. كنا وسنبقى ندافع عن حقنا في العيش بحرية وكرامة.